



## وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 8 ديسمبر/كانون الأول 2022 | رقم التقرير: PIDA35408



## صحيفة البيانات

## أ. البيانات الأساسية للمشروع

|   |   |   |  |
|---|---|---|--|
| الرقم التعريفي للمشروع الأصلي<br>(إن وُجد)<br>P172571   | اسم المشروع<br>تمويل إضافي لمشروع التكنولوجيا<br>من أجل الشباب وفرص العمل   | الرقم التعريفي للمشروع<br>P180570           | البلد<br>الضفة الغربية و غزة                               |
| التاريخ التقديري للعرض على<br>مجلس المديرين التنفيذيين<br>28 فبراير/شباط 2023   | التاريخ التقديري للتقييم المسبق<br>28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022              | المنطقة<br>الشرق الأوسط وشمال أفريقيا       | اسم المشروع الأصلي<br>التكنولوجيا من أجل الشباب وفرص العمل |
| الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ<br>وزارة الاتصالات وتكنولوجيا<br>المعلومات من خلال جهة خاصة<br>مسؤولة عن إدارة التنفيذ | المقترض/المقترضون<br>منظمة التحرير الفلسطينية (الصالح<br>السلطة الفلسطينية) | أداة التمويل<br>تمويل المشروعات الاستثمارية | مجال الممارسة (الرئيسي)<br>التمويل والتنافسية والابتكار    |

## الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي المقترح

زيادة الفرص الاقتصادية لشركات خدمات تكنولوجيا المعلومات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

## المكونات

تحسين قدرات شركات خدمات تكنولوجيا المعلومات  
تحسين بيئة العمل لخدمات تكنولوجيا المعلومات  
تحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وزيادة الطلب والاستثمارات  
دعم إدارة المشروع وتنفيذه

## بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)

## ملخص (إجمالي التمويل)

|       |                      |
|-------|----------------------|
| 15.55 | إجمالي تكلفة المشروع |
| 2.95  | إجمالي التمويل       |



|                                     |  |
|-------------------------------------|--|
| 0.00                                | منه تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية |
| 12.60                               | الفجوة التمويلية   |
| التفاصيل                            |  |
| التمويل من خارج مجموعة البنك الدولي |  |
| 2.95                                | صناديق استثمارية   |
| 2.95                                | تمويل خاص  |
| تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية   |  |
| متوسطة                              |  |

قرارات أخرى (حسب مقتضى الحال)

## ب. المقدمة والسياق العام

السياق السائد في البلد المعني

1. بدأ الاقتصاد الفلسطيني يتعافى من صدمة جائحة كورونا (كوفيد-19) في 2021، وواصل تعافيه في الربع الأول من عام 2022 وإن كان بوتيرة أبطأ مع ارتفاع معدلات البطالة واستمرار العجز في المالية العامة. ووصل معدل البطالة إلى 24.2% في الربع الثاني من عام 2022 في الأراضي الفلسطينية نزولاً من 26.4% في 2021 (13.8% في الضفة الغربية و44.1% في قطاع غزة). وساعد تخفيف القيود وتوسيع نطاق حملة التطعيم على تعزيز النمو الاقتصادي ليصل معدله إلى 7.1% في 2021، وفي الربع الأول من عام 2022 واصل الاقتصاد تعافيه وإن كان بوتيرة أبطأ. ولكن النشاط الاقتصادي لم ينتعش بعدُ إلى مستوياته المسجلة فيما قبل جائحة كورونا في ظل تدهور الاستقرار السياسي، الأمر الذي تتعذر معه دقة التنبؤ بالآفاق المستقبلية ويجعلها عرضةً لصدمات خارجية مثل الحرب في أوكرانيا وما نتج عنها من آثارٍ على مستويات الأسعار. وتسبب استمرار الارتفاع في مستويات إجهاد القطاع المالي الفلسطيني في الحد من قدرته على الاضطلاع بدور ملموس في مواجهة التقلبات الدورية. ومن المحتمل أن تؤدي شدة ضعف القطاع المالي بسبب الدين العام المحلي إلى التأثير على قدرة القطاع الخاص على الوصول إلى السيولة التي تشتد الحاجة إليها.<sup>1</sup>

2. كان للآزمات المتعددة والمستمرة منذ عام 2020 تأثير كبير على النشاط الاقتصادي والشركات والعمال في الأراضي الفلسطينية. فبعد

<sup>1</sup> المصدر: البنك الدولي 2022. تقرير المراقبة الاقتصادية الفلسطينية إلى لجنة الارتباط الخاصة. سبتمبر/أيلول 2022.

جائحة كورونا، جلبت آثار الحرب في أوكرانيا وتداعياتها مزيداً من الصدمات لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة الذي كان لا يزال يتعافى من الجائحة ويواجه تحديات إنمائية ملحة. وتلحق هذه الأزمة وما تسببه من اضطرابات في سلاسل الإمداد والأسعار الضرر بالشركات التي كانت تتمتع بأوضاع جيدة لولا تلك الأزمة، وذلك من خلال أربع قنوات، وهي: (1) تراجع مستوى الطلب، و(2) تراجع توريد مستلزمات الإنتاج، و(3) تشديد أوضاع الائتمان وما يصاحبه من أزمة سيولة، و(4) ازدياد حالة عدم اليقين. وإذا لم يتم تقديم دعم في الوقت المناسب، فسوف يلحق ضرر دائم بالشركات التي كانت أوضاعها جيدة لولا تلك الأزمة، وقد يتم إغلاقها.

### السياق القطاعي والمؤسسي

3. تُعد معدلات البطالة في صفوف خريجي تكنولوجيا المعلومات، لاسيما النساء، مرتفعة بسبب الفجوات في المهارات الناجمة عن ضعف الصلات بين الجامعات وأوساط الصناعة، والافتقار إلى المختبرات والمعدات البحثية.<sup>2</sup> وتزود 11 جامعة السوق الفلسطينية بنحو 3000 من خريجي الهندسة وتكنولوجيا المعلومات كل عام،<sup>3</sup> لكن حديثي التخرج لاسيما النساء يعانون من ارتفاع معدلات البطالة بسبب فجوات المهارات التي تجعل من التحاقهم بسوق العمل أمراً صعباً. وفي عام 2018، بلغت النسبة المئوية للبطالة في صفوف خريجي علوم الحاسوب 43% بين الذكور و75% بين الإناث، وفي صفوف خريجي الهندسة 39% بين الذكور و69% بين الإناث.<sup>4</sup> وتشمل أوجه النقص في المهارات كلاً من المهارات الفنية المتخصصة، والتدريب العملي، والمهارات الشخصية، والتفكير الإبداعي.
4. على الرغم من زيادة صادرات تكنولوجيا المعلومات من الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه يلزم تقديم مزيد من الدعم لتحقيق الإمكانيات الكاملة لقطاع تكنولوجيا المعلومات كمحركٍ للتعاافي الاقتصادي بعد الجائحة كمصدرٍ للصمود والقدرة على مجابهة الصدمات المتكررة في الضفة وغزة. ويمكن أن يؤدي هذا القطاع دوراً رئيسياً في تدعيم قدرة الاقتصاد على الصمود في الضفة الغربية وغزة لأن منشآت الأعمال في هذا القطاع في وضع أفضل من المنشآت في القطاعات الأخرى لتنمية فرص العمل والحفاظ عليها في سياق القيود المفروضة في الضفة الغربية وغزة، إذا ما أُتيح لها الحصول على الدعم الحكومي الكافي.
5. من أجل إطلاق الإمكانيات الكاملة لقطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، يجب أن يشهد تحولات إستراتيجية في النهج الذي يتبعه. ومن هذه التحولات اللازمة أن يُركّز القطاع على التطوير المستمر لقدرات الشركات، وتحسين المعروض من الخريجين المهرة، وتوليد زيادة في الطلب من المشتريين والمستثمرين الدوليين، وتيسير استيعاب معارف التكنولوجيا المتطورة في بيئة الأعمال.

### ج. الهدف (الأهداف) الإنمائي المقترح

<sup>2</sup> انظر العوامل في الشكلين 1 و2.

<sup>3</sup> مجموعة ايفرست. 2018. تحديد القيمة المميزة لصناعة تكنولوجيا المعلومات/برمجيات عمليات الأعمال بالنسبة لأسواق المملكة المتحدة.

<sup>4</sup> دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 'دراسة عن الفجوة بين التعليم وسوق العمل'. 2019.



الهدف الإنمائي الأصلي والحالي للمشروع

زيادة الفرص الاقتصادية لشركات خدمات تكنولوجيا المعلومات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

النتائج الرئيسية

6. ستبقى المؤشرات على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع كما هي دونما تغيير، ولكن المستويات المستهدفة ستزيد لتعكس التمويل الجديد. وسيُسهَم التمويل الإضافي في تحقيق ثلاثة مؤشرات على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع - (1) قيمة العقود الموقعة بين شركات خدمات تكنولوجيا المعلومات المحلية المستفيدة من أنشطة المشروع والمشتريين الدوليين، (2) عدد المشتريين الدوليين الذين وقَّعوا عقوداً جديدة مع شركات خدمات تكنولوجيا المعلومات المحلية المستفيدة من أنشطة المشروع، و(3) مبلغ الاستثمارات الخاصة الإضافية التي قامت بها الشركات المستفيدة من أنشطة المشروع لتقديم خدمات التكنولوجيا والارتقاء بمستوى المهارات. علاوةً على ذلك، ستزيد مستهدفات المؤشرات الوسيطة كما هو مُبيَّن في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1: مستهدفات المؤشرات المُنتَجة للتمويل الإضافي

| المستهدف المُنتَج للتمويل الإضافي                      | المستهدف الأصلي  | المؤشر الأصلي  |
|--|------------------|--|
| المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع              |                  |  |
| 38,000,000 دولار                                       | 30,000,000 دولار | قيمة العقود الجديدة الموقعة بين شركات خدمات تكنولوجيا المعلومات المحلية المستفيدة من أنشطة المشروع والمشتريين الدوليين (القيمة المالية). |
| 50   | 30               | المشترون الدوليون الذين وقَّعوا عقوداً جديدة مع شركات خدمات تكنولوجيا المعلومات المحلية المستفيدة من أنشطة المشروع (العدد)               |
| 7,000,000 دولار  | 5,000,000 دولار  | الاستثمار الخاص الإضافي الذي تقدمه الشركات المستفيدة من أنشطة المشروع لتقديم خدمات التكنولوجيا ورفع مستوى المهارات (القيمة المالية)      |
| المؤشرات الوسيطة                                       |                  |  |
| المكوّن 1: تحسين قدرات خدمات تكنولوجيا المعلومات       |                  |  |
| 1,200  | 750              | الأفراد الذين يستفيدون من الأنشطة التدريبية للمشروع (العدد)  |
| 500  | 375              | منهم (العدد) من الإناث   |
| 1,000  | 675              | الأفراد الذين استفادوا من الأنشطة التدريبية للمشروع وأفادوا بحصولهم على وظائف (العدد)  |
| 450  | 340              | منهم (العدد) من الإناث   |
| 75   | 75               | الأفراد الذين استفادوا من أنشطة المشروع وأفادوا برضاهم أو رضاهم الشديد عن المساعدة التي تلقوها (النسبة المئوية)                          |
| المكوّن 2: تحسين بيئة العمل لخدمات تكنولوجيا المعلومات |                  |  |



|  |           |  |
|--|-----------|--|
| 250  | 200       | الشركات المحلية المستفيدة من أنشطة المشروع (العدد)   |
| 60   | 35        | الشركات المحلية المستفيدة من أنشطة المشروع والتي أفادت بتوقيع عقود جديدة (العدد)                                   |
| 1,500  | 1,000     | وظائف خدمات إضافية ذات مهارات عالية لتكنولوجيا المعلومات وفرتها الشركات المحلية المستفيدة من أنشطة المشروع (العدد) |
| 650  | 500       | منها (العدد) حصلت عليها الإناث   |
| 35   | 30        | الشركات المحلية المستفيدة من أنشطة المشروع والتي اعتمدت حلول توظيف النساء (العدد)                                  |
| 20   | 10        | الشركات الجديدة التي أنشئت بمنح أساسية من المشروع (العدد)  |
| 5  | 2         | منها (العدد) شركة جديدة تقودها إناث  |
| <b>المكون 3: تحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وزيادة الطلب والاستثمارات</b> |           |  |
| 75   | 75        | الشركات التي أفادت برضاها أو رضاها الشديد عن المساندة التي تلقتها (النسبة المئوية)                                 |
| 4,000,000  | 2,000,000 | الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أسهم المشروع في توليدها (القيمة بالدولار)                                       |

#### د. وصف المشروع

7. وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على مشروع التكنولوجيا من أجل الشباب والوظائف (P172571) في 21 مايو/أيار 2020، ودخل المشروع حيز النفاذ في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2020. ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة الفرص الاقتصادية لشركات خدمات تكنولوجيا المعلومات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتُعرف الفرص الاقتصادية بأنها مجموعة الظروف التي تُبيّن إيجاد عدد متزايد من الوظائف المستدامة التي تتطلب مهارات عالية، ومن ثم زيادة الإيرادات على المدى الطويل. ويتألف المشروع من أربعة مكونات تتعلق بجانب المعارض (المكون 1: تحسين قدرات شركات خدمات تكنولوجيا المعلومات)، وبيئة الأعمال المواتية (المكون 2: تحسين بيئة تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات)، وبجانب الطلب لخدمات تكنولوجيا المعلومات (المكون 3: تحسين سبل الوصول إلى الأسواق وزيادة الطلب والاستثمارات) وإدارة المشروع وبناء قدرات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية (المكون 4: دعم إدارة المشروع وتنقيده).

8. يهدف التمويل الإضافي المقترح البالغ 15.55 مليون دولار إلى توسيع نطاق جميع مكونات المشروع من أجل تقديم المساندة والعمل على تسريع وتيرة تعافي شركات خدمات تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الشركات الناشئة، من الأزمات المتكررة. وسيتحقق هذا بزيادة الإعانات النقدية لتحسين رأس المال البشري للأفراد لاكتساب المزيد من المهارات، وفي الوقت نفسه مساندة تحسين القدرات الإدارية، ووضع توصيات لزيادة مشاركة النساء في القطاع (في إطار المكون 1). وفي إطار المكون 2، سيبني التمويل الإضافي أيضاً على النجاحات الحالية في تعبئة رأس المال الخاص، ويساعد في زيادة المنح الأساسية لتحفيز الاستثمارات الخاصة في بيئة العمل



لخدمات تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، وفي الوقت نفسه أيضا زيادة المساندة لمراكز البحوث والتطوير المشتركة، وهو محور رئيسي للانتقال من المنافسة القائمة على أساس الأسعار إلى المنافسة القائمة على المواهب والقدرات، وتقوية الدعم للبنية التحتية لأعمال تكنولوجيا المعلومات، مع التركيز على قطاع غزة الذي يعاني من النقص في مرافق البنية التحتية. وفي إطار المكون 3، سيتيح التمويل الإضافي للمشروع تعزيز جهوده الرامية إلى تحسين الروابط مع الأسواق، وهو عامل رئيسي لتمكين شركات خدمات تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية من التوسع، وزيادة جهوده لتعزيز وتسهيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بيئة عمل تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية. وأخيراً، سيعمل التمويل الإضافي أيضاً على تدعيم إدارة المشروع لتمكين الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ من إدارة عدد متزايد من طلبات المنح، والتقييمات، وعمليات صرف الأموال (المكون 4). وبهذه الأنشطة في مجملها، سيساند التمويل الإضافي زيادة قدرة الشركات على الصمود ومجابهة الأزمات المرتبطة بالصدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيُمكن التمويل الإضافي مزيداً من الشركات على النمو وتحسين القدرات الرقمية لموظفيها، وزيادة القدرة التنافسية العامة لشركات خدمات تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

9. يتسق التمويل الإضافي المُقترح اتساقاً تاماً مع الإستراتيجيات الإقليمية والمؤسسية لمجموعة البنك الدولي، ومن بينها: إستراتيجية المساعدة القطرية للضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات المالية 2022-2025 التي تعكس الحاجة إلى تعزيز الابتكار والتنوع من أجل اقتصاد فلسطيني مترابط، وأجندة السياسات الوطنية للسلطة الفلسطينية للسنوات 2021-2023 والأولوية التي تعطيها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

#### السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

#### هل تم تفعيلها؟

|    |   |
|----|---|
| لا | منشور سياسة العمليات (OP 7.50) بشأن المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية |
| لا | منشور سياسة العمليات (OP 7.60) بشأن المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها   |

#### ملخص تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

10. لهذا المشروع آثار بيئية محدودة، وتم تصنيف المخاطر البيئية على أنها متوسطة. وتتعلق المخاطر البيئية بالبنية التحتية لأعمال تكنولوجيا المعلومات للمستفيدين من المشروع، ومعدات تكنولوجيا معلومات البحث والتطوير لمراكز البحث والتطوير والتي من المتوقع أن يتم تمويلها في إطار المكون 2 للمشروع. وتتمثل الآثار البيئية المرتبطة بتركيب هذه المعدات في جوانب إدارة المخلفات الصلبة، وإدارة المخلفات الإلكترونية في نهاية عمر المعدات، والآثار على الصحة والسلامة المهنية. ومن المتوقع أن يسعى بعض المستفيدين



من هذا المشروع للحصول على مساندة لتركيبة ألواح الطاقة الشمسية من عملية جارية يمولها البنك الدولي في قطاع الكهرباء، ويتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير لتخفيف آثار هذه التدخلات.

11. لهذا المشروع آثار اجتماعية محدودة، وتم تصنيف المخاطر الاجتماعية على أنها متوسطة. ويمكن تلخيص المخاطر الاجتماعية فيما يلي: (أ) المخاطر المرتبطة بالإقصاء الاجتماعي بأشكاله المختلفة التي سيتعين تخفيفها من خلال الحرص على إتاحة وتحسين منافع المشروع مثل الحصول على المنح وفرص العمل للأفراد الأشد احتياجاً والشباب، ومنهم أولئك الذين ينحدرون من مجتمعات فقيرة والنساء؛ (ب) خطر تعرض الشباب، ومنهم الشباب الضعفاء والنساء للتحرش أو الاستغلال الجنسي، أو سوء ظروف العمل سواء بطريق غير مباشر من خلال الدعم المالي للمشروع من أجل برامج التدريب أثناء العمل ورواتب للموظفين الجدد؛ (ج) مخاطر متصلة بالعمال وظروف العمل للعاملين في المشروع التابعين للهيئة القائمة على إدارة التنفيذ. لن تنتج عن المشروع أي مخاطر متصلة بإعادة التوطين القسرية. وسيتمتع على شركات القطاع الخاص الساعية إلى الحصول على منح لإنشاء مشاريع جديدة أو فروع لها أن تثبت التزامها بمعايير التراضي بين المشتري والبائع حتى تتأهل للفوز بالمنح المقابلة.

#### هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

12. لن يؤدي التمويل الإضافي المقترح إلى تغيير في ترتيبات التنفيذ. وستستمر الهيئة الحالية المسؤولة عن إدارة تنفيذ المشروع ( DAI Global UK ) في تنفيذ أنشطة المشروع والتمويل الإضافي المقترح من خلال اتفاقية للتنفيذ مع وزارة المواصلات وتكنولوجيا المعلومات. ولن يتم تفعيل سياسات وقائية إضافية، ولن يحدث تغيير لتصنيف المشروع من حيث فئة السياسات الوقائية.

#### مسؤول الاتصال

##### البنك الدولي

أندريا ماروسيتش

خبيرة أولى في شؤون القطاع الخاص

ميريلا - لوليا كوجوكارو

خبيرة أولى في شؤون القطاع الخاص

المقترض/الجهة المتعاملة مع البنك/المستفيد





منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)

رانيا جابر

المديرة العامة، المركز الوطني للإبداع التكنولوجي والابتكار

rania.jaber@mtit.pna.pa

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال جهة خاصة مسؤولة عن إدارة التنفيذ

رانيا جابر

المديرة العامة، المركز الوطني للإبداع التكنولوجي والابتكار

rania.jaber@mtit.pna.ps

للمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

#### الموافقة

|  |                  |
|--|------------------|
| أندريا ماروسيتش<br>ميريلا - لوليا كوجوكارو | رئيس فريق العمل: |
|--|------------------|

#### تمت الموافقة من قبل

|  |                        |
|--|------------------------|
|  | مدير قطاع الممارسات:   |
|  | المدير والممثل المقيم: |